قيمة الإسناد

بقلم
د. قاسم علي سعد
أستاذ الحديث المشارك
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الشارقة



دار البشائر الإسلامية

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧
فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb



بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

الحمدُ لله رب العالمين، مُوَثِّق الدين بعُرى الإسناد، ومُنَقِّي العلم بمذابِّ النُّقَّاد، والصَّلاة والسَّلام على السِّراج الوَقَّاد، وعلى آله وأصحابه الميامين الأطواد.

أما بعد: فإن أمة الإسلام بحاجة ماسة في زمن الزَّيف والبَهْرَجة الذي نعيش فيه، إلى ما يُذَكِّر بخصائصها، ويُنَوِّه بمآثرها، ويُظهر فضلها الحقيقي على سائر الأمم، وشرفَ حضارتها على غيرها من الحضارات، لا سيَّما عند المعارضة الجادة بما عند الآخر؛ وذلك لتنكشف عنها تخرصات الدجاجلة، وتنقشع دونها افتراءات المبطلين، الذين تخصَّصوا في قلب الحقائق، وامتهنوا تشويه الوثائق، ونضحوا بما عندهم من خِسَّة البوائق، وركبوا للكيد بالإسلام كل مركب أثيم، مستعينين بكل خَبٍّ فاجر زَنيم، ومستقوين بشتى وسائل القَسْر والإفساد، وكافة أساليب الرَّوَغان والإزباد، لتحقيق مآربهم الخبيثة، وتشفية منازعهم الرَّثيثة. لكنهم كانوا في كل مرة يبوؤون بالفشل الذَّريع، ويؤوبون بالخِزي الشنيع؛ لأن أمة الإسلام تُنهضها المحن، وتَصقُلها الفتن، ويزيدها لقاء الأعداء في كل الميادين عزيمة وإقداماً واتِّحاداً

ويقيناً؛ فهي أمة الحق، والحق يعلو ولا يُعلى، كما قال الله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ * لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[1]. والحق حقيق بأن يُنْتَجَع ويُتبع، والباطل قَمين بأن يَنْخرِع ويُقتلع، وصدق الله تعالى إذ يقول: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾[2].

والإسناد من تلك الخصائص الحفيلة، والمزايا الجليلة، التي جعلها الله سبحانه وتعالى سبباً أصيلاً في صيانة هذا الدين وتوثيقه وحفظه؛ فبقي الدين على مر الأزمان، وتقلُّب الحَدَثان، غَضًّا طَرِيًّا، ومَحْضاً رَضِيًّا، لا تحريف فيه ولا تجديف، ولا إجحاف ولا إرجاف.

فقمع الله تعالى بهذا الإسناد كلَّ من سَوَّلت له نفسه انتقاصَ الدين والتَّزَيُّد عليه والتقول فيه، وبه انماز الصحيح على الطريح، وانحاز القوي عن الرَّدي، وانحاش المَعِين عن الدَّهِين. وضوح بلا خفاء، ورُسُوّ بلا التواء، واستقامة بلا انحناء، حتى صار برد اليقين يملأ صدر المسلم فلا حَوْجاء فيه ولا لَوْجاء.

وقيمة الإسناد هذه حملتني على أن أُسَطِّر فيه هذا الجزء المتواضع، وأَخُطّ هذا البحث المتتابع. ولعل القارىء يجد فيه ترصيفاً للموضوع وتصريفاً وتثقيفاً، ويلمس فيه تنسيقاً وتحقيقاً وتوثيقاً.

---

(١) سورة الأنفال: من الآية ٧، والآية ٨.

(٢) سورة الأنبياء: من الآية ١٨.

وفي الختام: أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل لوجهه خالصاً، وعند الناس نافعاً ونابِلاً وشاخِصاً.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك وأنعم على سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

قاسم علي سعد

تمهيد
في تعريف الإسناد والسَّنَد

الإسناد والسند في اللغة:

الإسناد مصدر أسند، يقال: أسند في الجبل بمعنى صَعَّد في سَنَده[1].

والسَّنَد: اسم مصدر أو وصف، ومعناه: المُعْتَمد، وما ارتفع من الجبل عن سَفْحه، وما ارتفع من الأرض، وغيرُ ذلك[2].

الإسناد والسند في الاصطلاح:

الإسناد: «حكاية طريق المتن» كما قال ابن حجر في موضع[3].

---

(١) الصحاح للجوهري (مادة: سَنَد) ٢/ ٤٨٩، والنهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن الأثير ٢/ ٤٠٨، ولسان العرب لابن منظور ٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١، والقاموس المحيط للفَيْرُوْزاباذي ٢٩٠، والنُّكت الوفية بما في شرح الألفية ـ لزين الدين العراقي ـ لبرهان الدين البقاعي ٥٣، والبحر الذي زَخَر في شرح ألفية الأَثَر ـ كلاهما ـ لجلال الدين السيوطي ١/ ٢٩٤.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) نُزهة النَّظَر في توضيح نُخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر ـ كلاهما ـ لابن حجر ٣٨. قال كمال الدين بن أبي شَرِيف في حاشيته على شرح نُخبة الفِكَر ٢٩: «والحكاية: ذكر أسمائهم وكيفية أدائهم المتن إلينا»، ثم قال ١٠٦: «والإسناد: ذِكْر السَّنَد، بأن يَذكر أسماء الرواة وكناهم أو ألقابهم التي يمتازون بها».

وبعبارة أخرى: «رفع الحديث إلى قائله» على ما ذكر الجوهري[1].

والسَّنَد: الطريق الموصلة إلى المتن، كما ذكر السخاوي[2].

واقتصر كمال الدين بن أبي شَرِيف في تعريف السند على قوله: «الرواة الذين وصل إلينا ـ (المتن) ـ بهم»[3].

والمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ظاهرة، فالمحدِّثون يعتمدون على السند في حكمهم على الحديث، وبالسند يرتفع الحديث إلى قائله[4].

وثَمَّة تأصيل مهم لمعنى الإسناد نقله ابن الملقن وغيرُه من معاصريه، ومن المفيد إثباته هنا، قال سراج الدين بن الملقن: «وفي أدب الرواية لحفيد القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن جعفر: يقال: أَسندتُ الحديثَ أُسنده إسناداً... وذلك إذا رفعتُه، تقول: أسندتُ الشيء إلى الشيء إذا وصلتَه وجعلته عماداً له، ومنه قول الأعشى:

لو أَسْنَدت مَيْتاً إلى صَدْرِها   عاش ولم يُنْقَل إلى قابِرِ[5]

---

(١) الصحاح ٢/ ٤٨٩.

(٢) يُنظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/ ١٤. كما يُنظر: رفعُ الحاجِب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين السُّبْكي ٢/ ٢٧٨.

(٣) حاشيته على شرح نُخبة الفِكَر ٢٩.

(٤) المنهل الرَّويّ في مختصر علوم الحديث النبوي لبدر الدين بن جماعة ٢٩ ـ ٣٠.

(٥) ديوان الأَعْشى الكبير (ميمون بن قيس) ١٣٩. وفيه: (نَحْرِها)، بدل: (صدرها).

والأصل في الحرف راجع إلى المُسْنَد، وهو الدهر[1]، فيكون معنى إسناد الحديث: اتصاله في الرواية اتصالَ أزمنةِ الدهر بعضها ببعض»[2].

وأهل الحديث يستعملون كلاًّ من السند والإسناد في موضع الآخر[3]، والقرينة تحدد المراد.



---

(١) الصحاح ٢/ ٤٩٠.

(٢) المُقنع في علوم الحديث ـ نسخة مكتبة أحمد الثالث ـ ١٨ب.

(٣) المنهل الرَّويّ ٣٠.

المبحث الأول

الإسناد بلاغ خالد

الإسلام دين الحق الكامل المحفوظ، في إخباره وطلبه، في قوله وحُكمه، لا يزيغ عن ذلك أبداً ولا يقصِر، كما قال الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾[1]. قال ابن كثير: «قال قَتادة ـ (يعني ابن دِعامة) ـ: صدقاً فيما قال، وعدلاً فيما حَكَم. يقول: صدقاً في الإخبار، وعدلاً في الطلب، فكل ما أخبر به فحق لا مِرية فيه ولا شك، وكل ما أمر به فهو العدل الذي لا عدل سواه...»[2]. وقال جلال الدين السيوطي: «أخرج عَبْدُ بن حُميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ، عن قتادة ـ في قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ ـ قال: صِدْقاً فيما وَعَد، وعَدْلًا فيما حَكَم»[3].

والعلم كله قائم على هذا الأصل السديد المتين المتضمَّن في الآية، والذي انتجبه تقي الدين بن تيمية ـ في الجملة ـ بعبارته: «العلم إما نقل مُصَدَّق، وإما استدلال مُحَقَّق»[4].

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ١١٥.

(٢) تفسير القرآن ٤٨١.

(٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٦/ ١٧٨.

(٤) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٤٤.

المطلب الأول

الإسناد شرف النقل

النقل الصحيح عبر الأجيال يفتقر إلى الإسناد، الذي هو وسيلة توثيقية لا بدَّ منها، ومنزلة تاريخية لا غنى عنها، ومعيار للقبول والرد. فهو مشعرٌ بالصدق والأمانة، ومُبْلغٌ للشرف والكرامة، ومُجْمِر بالذكر والمكانة؛ فعن عبد الله بن شَوْذَب البَلْخي: «عن مَطَر ـ (يعني ابن طَهْمان الوَرَّاق) ـ في قوله عزَّ وجلّ: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾[1]، قال: إسناد الحديث»[2]. وقال عمرو بن أبي سلمة: «سمعت مالك بن أنس يقول في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾[3]، قال: قول الرجل: حدثني أبي عن جدي»[4]. وقال الدكتور صالح أحمد العلي: «إن العناية بالإسناد تعبر عن الصدق والأمانة والتواضع عند العلماء، لأنها تجعل الراوي يصرح بمصدر أفكاره، فلا يدعيها أو ينسبها لنفسه، وهي معيار لتقدير غير مباشر لمكانة العلماء الأقدمين وإبداعاتهم»[5].

---

(١) سورة الأحقاف: من الآية ٤.

(٢) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ٢١٠، وأبو عبد الله الحاكم في المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم من الأخبار المروية ٨٢، وأبو بكر الخطيب في شرف أصحاب الحديث ٣٩. وأخرج ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله ١/ ٧٥ عن أبي الفتح نصر بن المغيرة البخاري قوله: «قال سفيان بن عيينة في قوله عزَّ وجلّ: (أو أَثَارةٍ مِنْ عِلم)، قال: الرواية عن الأنبياء عليهم السلام».

(٣) سورة الزُّخْرُف: من الآية ٤٤.

(٤) أخرجه الحاكم في المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم ٨٢، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ٣٩.

(٥) الرواية والأسانيد وأثرها في تطور الحركة الفكرية في صدر الإسلام ٣٣.

ومما يجلي شرف الإسناد تلك الحكاية التي رواها سليمان بن داود المِنْقري قال: «وجّه المأمون عبدُ الله بن هارون إلى محمد بن عبد الله الأنصاري ـ (قاضي البصرة زمن الرشيد) ـ خمسين ألف درهم، وأمر أن يَقْسِمها بين الفقهاء بالبصرة، فكان هلال بن مسلم ـ (هو هلال بن يحيى ابن مسلم البصري الحنفي المعروف بهلال الرأي) ـ يتكلم عن أصحابه، قال الأنصاري: وكنت أنا أتكلم عن أصحابي، فقال هلال: هي لي ولأصحابي، وقلت أنا: بل هي لي ولأصحابي، فاختلفنا، فقلت لهلال: كيف تتشهد؟ فقال هلال: أو مثلي يُسأل عن التشهد؟! قلت: إنما عليك الجواب، والجواب عن الواضح السهل أولى. فتشهد هلال على حديث ابن مسعود، فقال له الأنصاري: من حدثك به؟ ومن أين ثبت عندك؟ فبقي هلال، ولم يجبه، فقال الأنصاري: تصلي في كل يوم وليلة خمس صلوات، وتردد فيها هذا الكلام، وأنت لا تدري من رواه عن نبيك ﷺ؟! قد باعد الله بينك وبين الفقه، فقسمها الأنصاري في أصحابه»(1).

المطلب الثاني
الإسناد مُزَكٍّ للعلم

الإسناد يزكي المعرفة الشفهية، التي تَضعف دونها المعارف المستندة إلى الوجادات والصحف، قال سليمان بن موسى الأُموي مولاهم الدمشقي: «لا تقرءوا القرآن على المُصْحَفِيِّين، ولا تأخذوا العلم عن الصَّحَفِيِّين»(2).

---

(1) أخرجها الرامهرمزي في المحدث الفاصل ٢١٠ ـ ٢١١.

(2) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ٤١٢، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ٣١. وقد أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ٢١١ على أنه من نقل سليمان لا من قوله، ففي أوله: «كان يقال: لا تقرءوا...».

والفرق بين المشافهة والوِجادة المجردة، كالفرق بين المتصل والمنقطع، وشتَّان ما بينهما، قال أبو بكر الخطيب: «ولو كان حكم المتصل والمرسل واحداً، لما ارتحل كتبة الحديث وتكلفوا مشاق الأسفار، إلى ما بعُد من الأقطار، للقاء العلماء والسماع منهم في سائر الآفاق... أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن نُعيم الضَّبِّي ـ (يعني محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري) ـ قال: سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد بن عبد الرحمن بن نوح الفقيه الإمام ـ (يعني الصِّبْغي) ـ يقول: لو أن المرسل من الأخبار والمتصلَ سِيَّان، لما تكلف العلماء طلب الحديث بالسماع، ولما رحلوا في جمعه مسموعاً، ولا التمسوا صحته، ولكان أهل كل عصر إذا سمعوا حديثاً من عالمهم وهو يقول: (قال رسول الله ﷺ كذا وكذا) لم يسألوه عن إسناده. وقد رُوِّينا عن جماعة من التابعين وأتباع التابعين ـ وكانوا يَسألون عن السنَّة، ثم يقولون للتابعين: هل من أثر؟ وإذا ذُكر الأثر قالوا: هل من قدوة؟. وإنما يعنون بذلك الإسناد المتصل»[1].

وقد حض نبينا ﷺ على التلقي المباشر، وجعل ذلك من كريم البشائر، وأرشد عليه الصَّلاة والسَّلام إلى السماع الواعي، وبيَّن لنا بذلك مأخذ العلم العالي، فقال ﷺ: «**تَسْمَعونَ، ويُسْمَعُ منكم، ويُسْمَعُ ممن يَسْمعُ منكم**»[2]. وقال أيضاً: «**نَضر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه**

---

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية ٢/ ٤٦٨ ـ ٤٧٠.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه من طريق ابن عباس، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم ٤/ ٢٤٤ (٣٦٥١). وقد قال إسحاق بن راهُوْيَه ـ فيما أخرجه عنه أبو بكر الخطيب في شرف أصحاب الحديث ٣٨ ـ: «كل مسألة تُروى =

حتى يُبَلِّغَه، فرُبَّ حاملِ فقهٍ إلى مَنْ هو أفقه منه، وربَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيه»[1].

واستمر الإسناد في الأزمان الأولى، يتوثق أمره، ويَدِرّ دَرُّه، حتى صار العامة ـ فضلاً عن الخاصة ـ يستشعرون قيمته العليَّة، ويقدِّرون أهميته السَّنِيَّة، قال الأصمعي: «حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابي فقال:

= عن ثلاثة فهي أثر، لقول النبي ﷺ: «تَسْمعون، ويُسْمعُ منكم، ويُسْمعُ ممن يَسمعُ منكم».

(١) أخرجه أبو داود في سننه من طريق زيد بن ثابت رضي الله عنه، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم ٤/ ٢٤٤ (٣٦٥٢)، والترمذي في جامعه من الطريق نفسه ــ ومن غيره أيضاً ــ، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٤/ ٣٩٣ (٢٦٥٦). وقال الترمذي عقبه ٤/ ٣٩٤: «حديث زيد بن ثابت حديث حسن».
وبخصوص ضبط الكلمة الأولى من هذا الحديث ومعناها أُورد الأقوال التالية: قال الرامهرمزي في المحدث الفاصل ١٦٧ ـ ١٦٨: «قوله ﷺ: «نضر الله امرأ» مخفف، وأكثر المحدثين يقوله بالتثقيل إلَّا من ضبط منهم، والصواب التخفيف. ويحتمل معناه وجهين: أحدهما: يكون في معنى: ألبسه الله النَّضْرة، وهي الحسن وخُلوص اللون، فيكون تقديره: جمَّله الله وزيَّنه. والوجه الثاني: أن يكون في معنى: أوصله الله إلى نَضْرة الجنة، وهي نَعْمتها ونَضارتها... وفيه لغتان: تقول: نَضِر وجه فلان ـ بكسر الضاد ــ... ونَضَر الله وجهه وأنضره، لغتان». وقال الخَطَّابي في معالم السنن ٤/ ١٨٧: «قوله: (نضر الله): معناه: الدعاء له بالنَّضارة، وهي النَّعمة والبهجة. يقال: بتخفيف الضاد وتثقيلها، وأجودهما التخفيف». وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ١٦ مصوِّباً وجهي الضبط: «يُروى بتخفيف الضاد وتشديدها، وأكثر الشيوخ يُشددون، وأكثر أهل الأدب يُخففون... وكلاهما صحيح، وبالتخفيف قاله أبو عبيد وغيره، وحكى الأصمعي التشديد، وبه رُوي في الحديث».

كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير نحمد الله. قال: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج، غير أنها لا تطوف بالبيت. فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف. قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك، قال الأعرابي: لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ، والله لك بالرشاد»[(١)].

وتأكيداً لتلك القيمة العالية للإسناد، نُظمت الأبيات الحسنة الآتية، قال القاضي عياض: «قرأت بخط الشيخ أبي عمر بن عبد البر الحافظ، مما نسبه للقَعْنَبي ـ (يعني عبد الله بن مَسْلَمة بن قَعْنَب الإمام) ـ:

إذا لم يكن خبرٌ صحيحٌ ... عن الأشياخ متضحُ الطريقِ

فلا ترْفع به رأساً ودَعْه ... فإني ناصحٌ لك يا صديقي

وإسقاطُ المشايخ من حديثٍ ... أشدُّ عليّ من ثُكْل الشقيقِ

وما في الأرضِ خيرٌ من حديثٍ ... له نُورٌ بإسنادٍ وثيقِ[(٢)]

فالإسناد يعمل على صفاء العلم وتوثيقه وتأريخه، وإقصاء من ليس من أهله، فتطمئن به القلوب، وتسكن إليه النفوس، ويسود الوئام، ويقل الاختلاف، وإلى هذا يرنو القريب المُشرف، ويُصغي البعيد المُنصف، بل والمُرْجِف، قال المستشرق الإنجليزي مرجُليوت ـ على رَغْمه، وهو الحاقد ـ: «ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم»[(٣)].

---

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية ٢/ ٤٧٠ ـ ٤٧١.

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٣) مقدمة تحقيق كتاب الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي ١/ب.

المطلب الثالث

الإسناد ذُخر للأول والآخر

إن التفاوت في تداول الأسانيد بين المتقدمين والمتأخرين، لا يرجع في أصله إلى خروج المتأخرين عن سَنَن من سبقهم، ولا إلى انصرافهم عن جادتهم، وإنما سببه الرئيس شيوع الكتب، إذ صار الكتاب الضخم ـ كمسند الإمام أحمد على سبيل المثال ـ يمكن أن يتلقى بإسناد واحد عن مؤلفه، بعد أن جاب مؤلفه في جمعه الأقطار، وتلقاه مفرقاً من أفواه الرجال في الأمصار.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «لقد جرت سنة المحدثين السلف، أن يتلقَّوا الحديث عن شيوخهم سماعاً، بالإسناد المتصل من شيوخهم إلى رسول الله ﷺ، ثم لما أُلفت الكتب، وجُمعت فيها الأحاديث، وتمادى الزمان، أخذوا يتلقَّون كتب الحديث بالسند المتصل عن شيوخهم إلى مؤلف ذلك الكتاب، ويكون لصاحب الكتاب ـ طبعاً ـ أسانيدُ من طريق شيوخه أيضاً تصلُه بالنبي ﷺ، فيتِم لهم اتصال السند بالنبي ﷺ على هذا المِنوال. وهذه السنَّة أو الطريقة في تلقي الحديث الشريف وكُتبه بالسند، لا تكاد تتخلف عن كتاب من كتب السنة المطهرة»(١).

وقال الدكتور صالح العلي: «كما أنها ـ (يعني العناية بالإسناد) ـ ضرورية في الأزمنة التي كانت الوسيلة الكبرى لنقل المعرفة هي المحاضرات الشفهية والسماع، وقد ظلت العناية بها قائمة في أوائل ظهور الكتب، ولكن انتشار الكتب أدى بالتدريج إلى تناقص أهميتها،

---

(١) صفحة مُشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين ٩٩.

وإلى أن يصبح الإسناد فيما بعد قائماً على الكتب لا على السماع، ويمكن القول: بأن العناية بالإسناد ظلت ظاهرة واضحة حتى أواخر القرن الرابع الهجري»[1].

والأسانيد المتأخرة لم يُعتن بفحص رجالها، وكشف حالها، كما كان الأمر من قبل، لأن الاعتماد صار على المدوَّنات المشهورة الجامعة، التي كادت أن تستوعب السنة، والتي ثبتت عن أصحابها واشتهرت، والتي فُلِيت فَلْياً، ونُخلت نخلاً، وحُققت حرفاً حرفاً، ومُيِّز قويها من ضعيفها.

قال البيهقي: «ولهذا المعنى توسَّع من توسّع في السماع عن بعض محدثي زماننا هذا، الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يُحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يُقرأ عليهم، بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم. وهو أن الأحاديث التي قد صحت أو وقعت بين الصحة والسقم، قد دُونت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة العلم بالحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن تذهب على بعضهم، لضمان صاحب الشريعة حفظها، فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يقبل منه، ومن جاء بحديث هو معروف عندهم، فالذي يرويه اليوم لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مُسلسلاً بحدثنا أو بأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة التي اختصت بها هذه الأمة إلى يوم القيامة شرفاً لنبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم كثيراً.

---

(١) الرواية والأسانيد ٣٣.

والذي ينبغي ذكره ههنا: أن الحديث في الابتداء كانوا يأخذونه من لفظ المحدِّث حفظاً، ثم كَتَبه بعضهم احتياطاً، ثم قام بجمعه ومعرفة رواته، والتمييز بين صحيحه وسقيمه، جماعةٌ لم يَخْفَ عليهم إتقان المتقنين من رواته، ولا خطأ من أخطأ منهم في روايته، حتى لو زيد في حديث حرفٌ، أو نقص منه شيء، أو غُيِّر منه لفظ يُغَيِّر المعنى، وقفوا عليه وتبيَّنوه، ودونوه في تواريخهم، حتى ترك أوائل هذه الأمة أواخرها ـ بحمد الله ـ على الواضحة»[1].

فهذا كلام نفيس، تُغني جلالته عن الاعتذار لطوله.



(١) مناقب الشافعي ٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢.

المبحث الثاني

ضرورة الإسناد لحفظ الدِّين

تكفل الله تعالى بحفظ هذا الدين الحنيف، كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، فالقرآن الكريم مصدر الإسلام الأول ثبت بأعلى طرق التواتر المفيدة للقطع واليقين، فلا يتطرق الشك إلى حرف واحد من حروفه. وتتضمن الآية السالفة أيضاً حفظ السنة المطهرة المصدر الثاني للإسلام، لأن السنَّة بيان للقرآن، ولا يُعَدُّ المُبَيَّن محفوظاً إن لم يُحفظ مبيِّنه، وهذا ما أرشد إليه عبد الله بن المبارك، قال زين الدين العراقي: «ورُوِّينا عنه أنه قيل له: هذه الأحاديث المصنوعة؟! فقال: يعيش لها الجهابذة؟ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

المطلب الأول

الإسناد فرض كفائي

هيأ الله سبحانه وتعالى للسنَّة أسباباً كانت كفيلة بحفظها وصيانتها على أتم وجه، ومن أهمها: جهود الأئمة في هذا السبيل القويم، ومن تلك الجهود الجليلة المباركة: تثبتهم في قبول الأخبار، ومن ذاك التثبت المتين: سؤالهم عن الإسناد. وتتجلى فائدة السؤال عن الإسناد في قول

---

(١) سورة الحِجْر: الآية ٩.

(٢) شرح ألفية الحديث ٢٤.

محمد أنور شاه الكشميري: «الإسناد كان لأجل أن لا يُدخل في الدين ما ليس منه، لا لأجل أن يُخرج به من الدين ما كان منه»(١).

فالإسناد عامل أساسي من عوامل حفظ السنة؛ ينفي عنها الدخيل، ويعصمها من التبديل، ويصونها عن الخلل، ويدرأ عنها العلل؛ لذا وجب النظر في الإسناد، حفظاً للدين وذَوْداً عنه، قال محمد بن سيرين: «إن هذا العلم دِين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»(٢).

---

(١) نقله عنه تلميذه محمد يوسف البَنُّوري في معارف السنن ٦/ ٣٨٠.

(٢) أخرجه: أبو محمد الدارمي في المسند الجامع، كتاب العلم، باب الحديث عن الثقات ٣/ ١٧٣ (٤٤٢)، ٣/ ١٧٨ (٤٤٧)، ٣/ ١٨٢ (٤٥٢) ـ مع شرحه فتح المنان ـ، والجُوزجاني في أحوال الرجال ٢٠، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين... ١/ ١٤، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير ١/ ٣١٣، ٣/ ٢٦٧، ٢٦٨، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١٥، وغيرهم الكثير. ولفظ إحدى الروايات عند ابن أبي حاتم: «إن هذا الحديث دين...»، كما أن لفظ إحدى الروايات عن ابن أبي خيثمة: «انظروا عمن تأخذون هذا الحديث، فإنما هو دينكم»، وفي هذين اللفظين تفسير لمعنى العلم عند السلف. وهذا القول مروي أيضاً عن جماعة من الصحابة وغيرهم، بل قد رُوي عن النبي ﷺ، ينظر: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ٣/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨، والجرح والتعديل ٢/ ١٥، ومقدمة المجروحين لابن حبان ١/ ٢٧ ـ ٢٨، والمحدث الفاصل ٤١٤ ـ ٤١٥، ومقدمة الكامل في الضعفاء لأبي أحمد بن عدي ٢٣٦ ـ ٢٤٠، ومقدمة التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ١/ ٤٥ ـ ٤٧، والكفاية ١/ ٣٦٨ ـ ٣٧١، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ـ كلاهما ـ لأبي بكر الخطيب ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠، وغيرها. وورود هذه العبارة عن جماعة من السلف دليل على شيوع هذا القول عندهم، ويؤكده رواية عن ابن سيرين أخرجها =

وأصرح منه في هذا المقام قول ابن المبارك: «الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له: من حَدَّثك؟ بَقِي»[1]. أي بقي مبهوتاً[2]، وبعبارة أخرى: بقي ساكتاً، بمعنى: انقطع عن الجواب، وأُفحم في الخطاب[3].

ويمكن إيضاح فَحْوى هذه الكلمة الموفَّقة لابن المبارك بقولين، أولهما لابن حبان، والآخر لتلميذه أبي عبد الله الحاكم. قال ابن حبان: «ولو لم يكن الإسناد وطلبُ هذه الطائفة له، لظهر في هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم، وذاك أنه لم تكن أمة لنبي قط

= ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١٥ بلفظ: «كان يقال: إنما هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذونها». والروايات عن غير ابن سيرين لهذا القول لا تصح، قال ابن رجب في شرح علل الترمذي ١/ ٦١ـ ٦٢: «وخرَّجه ـ (يعني ابن حبان) ـ أيضاً بإسناد لا يصح عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما، وخرَّجه ابن عدي من وجوه مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ولا يصح منها شيء».

(١) أخرجه الترمذي في العلل ـ الصغير الذي ختم به جامعه ـ ٦/ ٢٣٢، وابن حبان في مقدمة المجروحين ١/ ٣٠، وأبو بكر الخطيب في الكفاية ٢/ ٤٥٣، والجامع ٢/ ٢١٣، وتاريخ بغداد ٦/ ١٦٦، وغيرهم. زاد الخطيب في تاريخه: «قال عَبْدان ـ (يعني عبد الله بن عثمان بن جَبَلة المروزي الملقب بعَبْدان، وهو راوي هذا القول عن ابن المبارك) ـ: ذَكَر هذا عند ذكر الزنادقة، وما يضعون من الأحاديث». كما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ـ باب بيان أن الإسناد من الدين... ١/ ١٥ ـ وغيرُه مختصراً بلفظ: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

(٢) ينظر الإلمام في ختم سيرة ابن هشام للسخاوي ٤٤.

(٣) ينظر الإسناد من الدين للشيخ عبد الفتاح أبو غدة ٥٣، ٦٣ ـ ٦٤.

حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة، حتى لا يتهيأ أن يزداد في سُنة من سنن رسول الله ﷺ ألف ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن، لحفظ هذه الطائفة السُّنَن على المسلمين، وكثرةِ عنايتهم بأمر الدين، ولولاهم لقال من شاء ما شاء»[1]. وقال الحاكم: «فلولا الإسناد وطلبُ هذه الطائفة له، وكثرةُ مواظبتهم على حفظه، لدَرَس مَنَار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه، بوضع الحديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تَعَرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْراً»[2].

وليس المراد من كلامهم مطلَقَ الإسناد، وإنما المقصود: الإسناد المتصل كما قال ابن المبارك: «طلب الإسناد المتصل من الدين»[3]. وقال أبو علي محمد بن أحمد بن مصطفى العُمري الهندي الكوباموي قاضي القضاة بمِدراس الملقب بارتضا علي خان: «إن اتصال إسناد الأخبار... من وثائق الدين، ومن جملة الوسائل الموصلة إلى سيد المرسلين، وقد بذل السلف الصالح في تحقيقه وتحصيله الهمم، وشرفت به هذه الأمة المشهود لها بالخير من بين سائر الأمم، إذ لولاه لما تميزت الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، ولا تحصَّلت الاستقامة للشريعة المُنيفة، فلذلك صار أصلاً عظيماً، وخطراً جسيماً»[4].

---

(١) مقدمة المجروحين ١/ ٣٠.

(٢) معرفة علوم الحديث ٦. وقال تاج الدين السُّبْكي في رفع الحاجِب ٢/ ٤٦٨: «ويُسمون ـ يعني أهل الحديث ـ الأحاديث العارية عن الإسناد: بُتْراً».
ويُنظر أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ٤١٦ ـ ٤١٧.

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية ٢/ ٤٥٠.

(٤) مدارج الإسناد ٢.

ويراد فوق ذلك: الإسنادُ المشتمل على المقبولين، ولو لم يُقصد ذلك لما كان للإسناد قيمة، قال أحمد بن حنبل: «سمعت يحيى بن سعيد ـ (يعني القَطّان) ـ يقول: الإسناد من الدين. قال يحيى: وسمعت شعبة يقول: إنما يُعلم صحةُ الحديث بصحة الإسناد»[١]. وقال مجد الدين بن الأثير: «واعلم أن الإسناد في الحديث هو الأصل، وعليه الاعتماد، وبه تُعرف صحةُ الحديث وسَقَمُهُ»[٢].

وقال أبو إسحاق الشاطبي: «ولو كان من شأن أهل الإسلام الذَّابِّين عنه، الأخذُ من الأحاديث بكل ما جاء عن كل مَنْ جاء، لم يكن لانتصابهم للتعديل والتجريح معنى، مع أنهم قد أجمعوا على ذلك، ولا كان لطلب الإسناد معنى يُتَحصَّل، فلذلك جعلوا الإسناد من الدين، ولا يَعنون: (حدثني فلان عن فلان) مجرَّداً، بل يريدون ذلك لما تضمَّنه من معرفة الرجال الذين يُحدَّث عنهم، حتى لا يُسْنَد عن مجهول ولا مجروح ولا مُتَّهم، إلَّا عمن تَحصل الثقة بروايته، لأن رُوح المسألة: أن يَغلب على الظن من غير رِيبة، أن ذلك الحديث قد قاله النبي ﷺ؛ لنَعتمد عليه في الشريعة، ونُسنِد إليه الأحكام»[٣]. وقال الدكتور صالح العلي: «ويُفترض في هذا الاتصال أن يكون كل من المصدر والراوي ثقة، أي عالماً دقيقاً وأميناً، وإلَّا انتفت أهمية الإسناد»[٤]. ثم قال: «وقيمة الإسناد تتوقف على استمرار السلسلة،

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في مقدمة التمهيد ١/ ٥٧.

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ ١/ ١٠٩.

(٣) الاعتصام ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٤) الرواية والأسانيد ٢٢.

والثقة بكل حَلْقة منها»[1].

فالإسناد بهذه الصفات مطلوب ديانة، ومفروض كفاية، كما صرح أهل هذا الشأن، قال ابن الصلاح: «أصلُ الإسناد... خَصِيصةٌ فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّةٌ بالغة من السنن المؤكدة»[2]. وقال أبو العباس القرطبي في شرحه لكلمة: (الإسناد من الدين): «أي من أصوله، لأنه لما كان مرجعُ الدين إلى الكتاب والسنَّة، والسنَّة لا تُؤخذ عن كل أحد، تعيَّن النظر في حال النَّقَلة واتصال روايتهم، ولولا ذلك لاختلط الصادق بالكاذب، والحق بالباطل، ولما وجب الفرق بينهما وجب النظرُ في الأسانيد، وهذا الذي قاله ابن المبارك قد قاله أنس بن مالك وأبو هريرة ونافع مولى ابن عمر وغيرُهم، وهو أمر واضحُ الوجوب لا يُختلف فيه»[3]. وقال أبو طاهر السِّلَفي: «فكل محقق يتحقق ويتيقن أن الإسناد ركن الشرع وأساسه»[4]. وقال ابن حجر الهيتمي: «ولكون الإسناد يُعلم به الموضوع من غيره، كانت معرفته من فروض الكفاية»[5].

---

(١) الرواية والأسانيد ٣٠.

(٢) علوم الحديث ٢٥٥.

(٣) المُفْهِم لما أَشْكَل من تلخيص كتاب مسلم ١/ ١٢١.

(٤) الوجيز في ذكر المُجاز والمُجيز ٣٣.

(٥) مِرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لمُلاّ علي القاري ١/ ٢١٨، وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي الكتاني ١/ ٨١. ويبدو أن قول الهيتمي هذا منقول من شرحه للمشكاة الذي نقل عنه علي القاري في كتابه المذكور ١/ ١١ مصرحاً به، مع نقله عنه في مواضع كثيرة أخرى مكتفياً بقوله: (قال ابن حجر). ومن المفيد هنا أن أذكر أنه إذا أُطلق اسم (ابن حجر) في مِرقاة المفاتيح ـ كما هو الحال في القول أعلاه ـ فالمراد به الهيتمي، وأما العَسْقَلاني فيقيدُ بهذه النسبة.

وما دام الإسناد كذلك، فإن صاحبه يؤجر عليه، وينال به ثواب الله تعالى، قال ابن حجر الهيتمي أيضاً ـ لما سئل عن الجلوس لسماع الحديث وقراءته، هل فيه ثواب أم لا؟ ـ: «إن قصد بسماعه الحفظ وتعليم الأحكام أو الصلاة عليه ﷺ أو اتصال السند ففيه ثواب»[1].

المطلب الثاني

تفنُّن الأئمة في التعبير عن ضرورة الإسناد

لقد تنوَّعت أساليب أئمة الدين وعباراتهم في تأكيد أمر الإسناد، وإظهار الضرورة إليه:

فمنهم من شبَّهه بسلاح المقاتل، الذي بدونه يحدث الرَّهَب، وبعُدْمه يَغْلِب العَطَب، قال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟!»[2].

ومنهم من عادله بأجنحة الطائر، التي بفقدها يهوي إلى التَّلَف، ويَسْقط من شَرَف، قال بَقية بن الوليد الحِمصي: «ذاكرتُ حماد بن زيد بأحاديثَ، فقال: ما أجودَ حديثك لو كان لها أجنحة!»[3].

وفريق عدَّ متن الحديث سَطْحاً، لا يمكن الوصول إليه بأمان إلَّا عبر سُلَّم متين، ومِرْقاة لا تَلين، قال البيهقي: «أخبرنا أبو عبد الرحمن

---

(١) الفتاوى الحديثية ٢٧٨.

(٢) أخرجه ابن حبان في مقدمة المجروحين ١/ ٣١، والحاكم في المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم ٨٣، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ٤٢. وينظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ٦/ ٣٦٧.

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٧/ ١٢٤.

السُّلمي، قال: حدثنا محمد بن العباس الضَّبِّي، قال: أنبأنا عيسى بن عبد الله. ح. وأخبرنا أبو عبد الرحمن، قال: حدثنا أبو محمد بن أبي حامد، قال: حدثنا عيسى بن عبد الله العُثماني، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان بن عيينة: حدث الزهري يوماً بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال لي الزهري: أترقى السَّطْح بلا سُلَّم؟!. وفي روايته عن الضبي: أترتقي السَّطْح بلا سُلَّم؟!»[1]. ومثله قول ابن المبارك: «مَثَل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمَثَل الذي يرتقي السَّطْح بلا سُلَّم»[2]. ووقع لابن عُيينة مثل قصته السابقة مع الزهري، فأجاب بمعنى ما أجاب به الزهري، قال محمد بن عيسى بن عبد العزيز الهَمَذاني: «حدثنا صالح بن أحمد الحافظ، حدثنا عبد الرحمن بن حمدان، حدثنا هلال بن العلاء قال: سمعت أبي يقول: حَمَل أصحاب الحديث يوماً على ابن عيينة، فصعد فوق غُرفة له، فقال له أخوه: تريد أن يتفرقوا عنك؟ حدِّثهم بغير إسناد، فقال: انظروا إلى هذا، يأمرني أن أصعد فوق البيت بغير دَرَجة!!. قال صالح: يعني أن الحديث بلا إسناد ليس بشيء، وأن الإسناد دَرَج المتون، به يوصل إليها»[3]. وقرَّر أبو سعيد أحمد بن داود الحَدَّاد الواسطي ثم البغدادي هذا المعنى بقوله ـ كما روى عنه قتيبة بن سعيد ـ: «الحديث دَرَج، والرأي مَرْج، فإذا كنت في المَرْج فاذهب كيف شئت، وإذا كنت في دَرَج فانظر أن لا تَزْلَق فيندق عنقُك»[4].

---

(١) مناقب الشافعي ٢/ ٣٤.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية ٢/ ٤٥٢، وشرف أصحاب الحديث ٤١ ـ ٤٢.

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية ٢/ ٤٥١.

(٤) أخرجه ابن حبان في مقدمة المجروحين ١/ ٣٠.

وفي رواية أخرى عنه: قال محمد بن شاذان الجوهري: «سألت علي بن المديني عن إسناد حديث سقط عليَّ، فقال: تدري ما قال أبو سعيد الحداد؟ قال: الإسناد مثل الدَّرَج ومثل المَرَاقي، فإذا زَلَّت رجلك عن المِرقاة سقطت، والرأي مثل المَرْج»[1].

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن بعضهم شبه الإسناد بسقف البيت، وبالحبل الذي يُشد به الخِباء، وهل يُنتفع ببيت لا سقف له؟! أو بخِباء لم تُشد حباله؟! قال الرامهرمزي: «وقال آخر يذكر قوماً لا رواية لهم:

ومن بطون كراريسٍ روايتُهم   لو ناظروا باقِلاً يوماً لما غَلَبوا
والعلم إن فاته إسنادُ مسنِدِه   كالبيت ليس له سَقْف ولا طُنُبُ»[2].

ومنهم من عدَّ الإسناد المتين للحديث، بمنزلة الأركان القوية للبيت، فكما لا يقوم بيت دون ركن حقيق، كذلك لا يصح حديث بغير إسناد وثيق، قال أبو عيسى الترمذي: «حدثنا محمد بن علي ـ (يعني ابن الحسن المروزي) ـ، أخبرنا حِبَّان بن موسى قال: ذُكر لعبد الله بن المبارك حديث، فقال: يُحتاج لهذا أركانٌ من آجُرّ. ـ (قال الترمذي) ـ: يعني أنه ضَعَّف إسنادَه»[3].

ومن الأئمة من جعل الإسناد للحديث كالقوائم للدابة، والدابة بدون أَربعها تكون مطروحةَ الأرض، مسلوبةَ النَّهْض، لا خير منها

---

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية ٢/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣، وشرف أصحاب الحديث ٤٢.
(٢) المحدث الفاصل ٢١٢. وباقِل يُضرب به المَثَل في العِيِّ.
(٣) العلل (الصغير) ٦/ ٢٣٢.

يُرتجى، قال عبد الله بن المبارك: «بيننا وبين القوم القوائم»[1]، قال النووي: «ومعنى هذا الكلام: إن جاء بإسناد صحيح قَبِلْنا حديثه، وإلّا تركناه، فجعل الحديث كالحيوان لا يقوم بغير إسناد، كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم»[2].

ومنهم من شبَّه الحديث من غير إسناد بالبعير الذي لا خِطام له ولا زِمام، فيعسر حينئذٍ قِياده، ولا يُستفاد منه، بل قد يكون وبالاً على صاحبه وعلى غيره، قال عُتبة بن أبي حَكيم الهَمْداني الأُرْدُني: «جلس إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوة في مسجد المدينة يُحدِّث، والزهري إلى جانبه، فجعل يقول: قال رسول الله ﷺ، فلما أكثر، قال الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فَرْوة! ما أجرأك على الله! ألا تسندُ حديثك! إنك لتحدث بأحاديث ليس لها خُطُم ولا أَزِمَّة!»[3]. ومثلُ تشبيه الزهري،

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين. . . ١/ ١٥.
ومما يحسن إيراده هنا: أن بعض مشتقات مادة (سند) في لغة العرب، فيها وصف لقوائم الإبل ونحو ذلك، ففي تلك المادة من لسان العرب لابن منظور ٣/ ٢٢١: «وناقة سِناد: طويلة القوائم، مُسْنَدة السَّنَام». وفي المادة نفسها من الصحاح للجوهري ٢/ ٤٩٠: «السِّناد: الناقة الشديدة الخَلْق».

(٢) شرح مقدمة صحيح مسلم ١/ ٨٨.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ العقيلي في الضعفاء ١/ ١٠٢ وأخرجه أيضاً الترمذي في العلل (الصغير) ٦/ ٢٤٧، وابن حبان في المجروحين ١/ ١٤١، وغيرُهما. قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في الإسناد من الدين ١٨ ـ ١٩ مبيناً معنى الخِطام والزِّمام، وموضحاً المراد منهما في هذا الكلام: «قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر، في (خطم): (خِطام البعير: أن يُؤخذ حَبْل من ليف أو شعْر أو كَتّان، فيُجعلَ في أحد طَرَفيه حَلْقة، ثم يُشَدَّ فيه =

بل أبلغ منه وأصرح، قول شعبة بن الحجاج: «كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا، فهو مثلُ الرجل بالفَلاَة معه البعير ليس له خِطام»[1]. ولا يدرِك أحد مدى نُدود البعير الذي ليس له خِطام ولا زِمام مثل الأعراب، وبعض هؤلاء الأعراب دلتهم البصيرة على أنه لا فرق بين الأثر الخالي عن الإسناد، والبعير المرسل بلا قِياد، قال أبو الحسن المدائني الأخباري: «سمع أعرابي رجلاً يحدث بأحاديث غير مُسْنَدة، فقال: لِمَ تُرسلُها بلا أَزِمّة ولا خُطُم؟!»[2]. وقال الأصمعي: «كان رجل يحدثنا ـ ونحن جماعة ـ، فلما فرغ من الحديث، قال له أعرابي: ما أحسن أحاديث جئتنا بها لو أن لها سلاسل تُقاد بها»[3].

ومن الأئمة من شبَّه طالب الحديث بلا إسناد بحاطِب لَيْل، لا يدري يده على أي شيء تقع، ولا يتحقق مما جمع، قال الإمام الشافعي ـ كما في رواية الربيع بن سليمان المُرادي المصري عنه ـ:

= الطرف الآخَر حتى يصير كالحلْقَة، ثم يُقَلَّدَ البعيرُ، ثم يُثْنى على مَخْطِمه ـ أي على أنفه ـ، وأما الذي يُجعلُ في الأنف دَقيقاً فهو الزِّمام) انتهى. فالخِطام والزِّمام كلاهما مما يقادُ به البعير. ووجه الشبه بين الأسانيد والخُطُم والأَزِمَّة: الضبطُ والتعرُّف، فكما يُضبطُ سيرُ الناقة بحركةِ زِمامها، وتتعرَّفُ من حركته وجهةَ سيرها الصحيحِ المطلوب، كذلك تُتعرَّف الأحاديثُ وتُضبطُ برجال أسانيدها، وبها يتميز صحيحها من سقيمها».

(١) أخرجه ابن حبان في مقدمة المجروحين ١/ ٣١.
(٢) أخرجه الخطيب في الجامع ٢/ ٢١٣.
(٣) أخرجه أبو سعد السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ٧.

«مَثَل الذي يطلب العلم بلا حجة، كمثل حاطب ليل: يحمل حُزمة حطب وفيه أفعى تَلدغه، وهو لا يدري»[1]. وقال ابن أبي حاتم: «في كتابي عن الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعي ـ وذُكر من يَحْمل العلم جُزافاً ـ فقال: هذا مثل حاطِب ليل: يقطع حُزمة الحطب، فيحملُها، ولعل فيها أفعى تَلدغه، وهو لا يدري. قال الربيع: يعني: الذين لا يسألون عن الحجة من أين هي؟ قلت: يعني: من يكتب العلم على غير فهم، ويكتب عن الكذاب، وعن الصدوق، وعن المبتدع وغيره، فيحمل عن الكذاب والمبتدع الأباطيل، فيصير ذلك نقصاً لإيمانه وهو لا يدري»[2].

ومنهم مَن ماثل ما لم يُسْنَد من الروايات بالشيء التافه الحقير، الذي لا يُسعى إليه، ولا يُعول عليه، قال شعبة بن الحجاج:

---

(١) أخرجه الحاكم في المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم ٨٢، ومن طريقه أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي ٢/ ١٤٣. وأشار الحاكم بعده إلى رواية أخرى عن الربيع بلفظ: «مثل الذي يطلب العلم بلا إسناد».

(٢) آداب الشافعي ومناقبه ٩٩ ـ ١٠٠. وأخرجه من طريق ابن أبي حاتم: أبو نعيم في حلية الأولياء ٩/ ١٢٥. ومما يُعين على فهم معنى قولهم: (كحاطب ليل)، ما أخرجه ابن أبي خيثمة في أخبار المكيين من تاريخه ٣٨١، وأبو القاسم البغوي في الجعديات ١/ ٣٠٦: عن يحيى بن يوسف الزِّمِّي قال: «حدثنا سفيان بن عيينة قال: قال لي عبد الكريم الجَزَري: يا أبا محمد، تدري ما حاطب ليل؟ قلت: لا، إلَّا أن تُخْبِرَنِيه، قال: هو الرجل يخرج من الليل فيحتطب، فتقع يده على أفعى، فتقتلَه؛ هذا مَثَل ضربتُه لك لطالب العلم، إن طالب العلم إذا حمل من العلم ما لا يطيقه، قتله علمه، كما قتلت الأفعى حاطب ليل».

«كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خَلّ وبَقْل»[1].

ومنهم من جعل الأسانيد بمنزلة الأنساب، فمن لا شيخ له ولا إسناد فهو في العلم ظَنين مُرتاب، قال ابن حجر في مستهل شرحه لصحيح البخاري: «وقد رأيت أن أبدأ الشرح بأسانيدي إلى الأصل، بالسماع أو بالإجازة... فإني سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب، فأحببت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب»[2].

ومنهم من شبه إسناد المحدث برأس مال التاجر، وكلاهما عند عدمهما حائر بائر، قال عبد الله بن إدريس الأَوْدي: «ربما حدث الأعمش بالحديث، ثم يقول: بقي رأس المال: حدثني فلان، قال: حدثنا فلان عن فلان»[3].

ومن الأئمة من مَثَّل للانقطاع في الإسناد بالقِفار، التي يَضل فيها المَسْلك، ويُخشى بها المَهْلك، قال محمد بن عبد الله بن قُهْزاذ المروزي: «سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالَقَاني قال: قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن، الحديث الذي جاء: إن من

---

(١) أخرجه أبو القاسم البغوي في الجعديات ١/ ١٣، وابن حبان في مقدمة المجروحين ١/ ٨٦، والرامهرمزي في المحدِّث الفاصل ٥١٧، وابن عدي في مقدمة الكامل ١٢٧، وغيرهم. لكن لفظ الأول: «كل شيء ليس في الحديث: سمعت، فهو خَلّ وبَقْل». ومعناه ـ كما قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في لمحات من تاريخ السنَّة وعلوم الحديث ١٤٢ ـ: «رخيصٌ لا قيمة له، ولا يُتَعلق به، لفقده الإسناد».

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١/ ٣٧.

(٣) أخرجه ابن حبان في مقدمة المجروحين ١/ ٣١.

البِرِّ بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك؟ قال: فقال عبد الله: يا أبا إسحاق، عَمَّن هذا؟ قال: قلت له: هذا من حديث شِهاب بن خِراش، فقال: ثقة، عَمَّن؟ قال: قلت: عن الحَجَّاج بن دينار، قال: ثقة، عَمَّن؟ قال: قلت: قال رسول الله ﷺ، قال: يا أبا إسحاق، إن بين الحَجَّاج بن دينار وبين النبي ﷺ مَفَاوِز تنقطع فيها أعناق المَطِيّ[1]، ولكن ليس في الصدقة اختلافٌ»[2].

وبعد هذه الأقوال المتضافرة والمتظاهرة، لا يتمارى صاحب فكر في كون الإسناد أصلاً في حفظ الدين، وركناً في بقاء شرع الله المتين، قال أبو طاهر السِّلَفي: «فكل محقِّق يتحقق ويتيقن أن الإسناد ركنُ الشرع وأساسُه»[3].

---

(١) المَطِيّ جمع مَطِيَّة، وهي الدابَّة تجدُّ في سَيرها.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين... ١/ ١٦، وابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل ١/ ٢٧٤، والحاكم في المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم ٩٣. قال النووي في شرح مقدِّمة صحيح مسلم ١/ ٨٩: «معنى هذه الحكاية: أنه لا يقبل الحديث إلَّا بإسناد صحيح، وقوله: (مَفَاوِز): جمع مَفَازة، وهي الأرض القَفْر البعيدة عن العمارة وعن الماء، التي يُخاف الهلاك فيها، قيل: سميت مَفَازة للتفاؤل بسلامة سالكها كما سموا اللديغ سليماً، وقيل: لأن من قطعها فاز ونجا، وقيل: لأنها تُهلك صاحبها؛ يقال: فَوَّز الرجل إذا هلك. ثم إن هذه العبارة التي استعملها هنا استعارة حسنة، وذلك لأن الحَجَّاج بن دينار هذا من تابعي التابعين، فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي ﷺ اثنان: التابعي والصحابي، فلهذا قال: بينهما مَفَاوز، أي انقطاع كثير». وينظر تُحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة العراقي ٣٩٤.

(٣) الوجيز في ذكر المُجاز والمُجيز ٣٣.

وما رجال الأسانيد الثقات المتقنون إلَّا شهود حق، وشُدَاة صدق، أقام الله تعالى بهم الدين، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، قال محمد بن عمرو الرازي زُنَيْج: «سمعت بَهْز بن أَسَد يقول إذا ذُكر له الإسناد الصحيح، قال: «هذه شهادات الرجال العدول المَرْضيين بعضهم على بعض»، وإذا ذُكر له الإسناد فيه شيء قال: «هذا فيه عُهدة». ويقال: لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم، ثم جحده، لم يستطع أخذها منه إلَّا بشاهدين عدلين، فدين الله أحق أن يؤخذ من العدول، وكان بَهْز يقول: «لا تأخذوا الحديث عمن لا يقول: حدثنا» »[١]. وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري: «حديث الأوزاعي وعمرو بن الحارث شهادات، كله: حدثني، قال: حدثني»[٢].

وقال يزيد بن زُرَيع البصري: «أُحبُّ أن أسمع الحديث من الشيخين، فيكونا كالشاهدين»[٣]. وقال بِشر بن الحارث الحافي: «قال سفيان ـ (يعني الثوري) ـ: الإسناد في الحديث بمنزلة الشهادة»[٤]. وقال أبو نُعيم الفضل بن دُكَين: «إنما هي شهادات، وهذا الذي نحن فيه ـ يعني الحديث ـ من أعظم الشهادات»[٥].

---

(١) أخرجه ابن عدي في مقدمة الكامل ٢٣٥، وكذلك نسخة مكتبة أحمد الثالث ١/٤٦ب، والسمعاني في أدب الإملاء ٥٥، وبتحقيق أحمد محمد محمود ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية ٢/ ٢٢٥.

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع ٢/ ٢١٥.

(٤) خُرِّج في المصدر السابق ٢/ ٢٠٠.

(٥) خُرِّج في المصدر السابق ٢/ ٢٠٠.

والإسناد هو جمال العلم وبهاؤه، وزينته وصفاؤه، بدونه يكون مُشَوَّهاً ومُجَدَّعاً، ومُمَوَّهاً ومُصَدَّعاً، قال سفيان الثوري: «الإسناد زين الحديث»[1]. وقال أبان بن تَغْلِب: «الإسناد في الحديث كالعَلَم في الثوب»[2]. وقال بشر بن بكر: «ذهب أهل العراق بحلاوة الحديث، يقولون: عن فلان عن فلان. ولا يقولون: حدثنا ولا أخبرنا»[3]. وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «وقال الإمام ابن الجوزي في مقدمة كتابه اللُّقَط في حكايات الصالحين ـ مخطوط ـ: وألفت في هذا الكتاب من عيون الحكايات ما يزيد على خمس مئة حكاية، وأحببت أن تكون مسندة، فقد أنبأنا علي بن عبيد الله... سمعت الأصمعي يقول: الحكاية كالثوب الوَشْي ـ أي المحسَّن المجمَّل بالألوان والنقوش والزخرفة ـ، والإسناد لها كالطِّراز ـ هو العَلَم للثوب ـ»[4]. وقال تاج الدين السُّبْكي: «قال حملة الشريعة: وترك الإسناد يُذهب رُوَاء الحديث وطلاوته وحلاوته»[5].

والإسناد هو طريق العلم ووعاؤه، بذهابه يَخْبو العلم وينضُب، ويفشو فيه الزَّغَل، وينتابه الخَطَل، قال أبو عمرو الأوزاعي: «ما أذهب

---

(١) أخرجه السمعاني في أدب الإملاء ٦.
(٢) أخرجه الخطيب في الجامع ٢/ ٢١٥. والعَلَم هو رَسْم الثوب ورَقْمه وتخطيطه، وبه يَزْدان.
(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية ٢/ ٢٢٥.
(٤) لمحات من تاريخ السنَّة ١٤٨ ـ ١٤٩.
(٥) رفع الحاجب ٢/ ٤٦٨.

العلم، ذهاب الإسناد»[1]. لذا كان الإسناد شعار أصحاب الحديث، يتمسكون به، ويعلنونه في كل المحافل، ولا يرتضون من أحد أن يُهَوِّن من أمره، أو يقلل من شأنه، قال أبو عبد الله الحاكم متحدثاً عن شيخه الإمام الكبير الفقيه المحدث أبي بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري المعروف بالصِّبْغي: «وقد سمعته يخاطب كَهْلاً من أهل[2]، فقال: حدثونا عن سليمان بن حَرْب. فقال ـ (يعني الكَهْل) ـ له: دَعْنا من حدثنا، إلى متى حدثنا وأخبرنا؟! فقال: يا هذا، ليس أَشُمّ من كلامك رائحة الإيمان، ولا يحِل لك أن تدخل هذه الدار. ثم هجره حتى مات»[3].

فأهل الحديث وأصحاب الأسانيد هم حماة الدين وحُراسه، الذابون عن حياضه، قال سفيان الثوري: «الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض»[4]. وقال يزيد بن زُرَيع: «لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد»[5].

---

(١) أخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ١/ ٣١٧. ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في مقدمة التمهيد ١/ ٥٧، وأبو القاسم بن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٣٥/ ١٨٦. لكن لفظ ابن عبد البر: «ما ذهاب العلم، إلَّا ذهابُ الإسناد». وهو معنى اللفظ المثبت أعلاه.

(٢) كذا في سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/ ٤٨٥، لكن لفظ الحاكم كما في طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السُّبْكي ٣/ ١٠: «يخاطب فقيهاً»، بدل: «يخاطب كَهْلاً من أهل».

(٣) نقلاً عن سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٨٥.

(٤) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ٤٤.

(٥) أخرجه الحاكم في المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم ٨٣. ومن طريقه أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ٤٤.

ولمّا ذكر اللكنوي جملة من أقوال الأئمة في كون الإسناد مطلوباً في الدين، قال: «فهذه العبارات بصراحتها أو بإشارتها تدل على أنه لا بد من الإسناد في كل أمر من أمور الدين، وعليه الاعتماد، أعم من أن يكون ذلك الأمرُ من قبيل الأخبار النبوية، أو الأحكام الشرعية، أو المناقب والفضائل والمغازي والسِّيَر والفواضل، وغيرِ ذلك من الأمور التي لها تعلّق بالدين المتين، والشرع المُبين، فشيء من هذه الأمور لا ينبغي عليه الاعتماد، ما لم يتأكد بالإسناد، لا سيما بعد القرون المشهود لهم بالخير»[1].

وكان شمس الدين السَّفّاريني قد أكد ضرورة الإسناد لحفظ الدين، وأنه مَنْهل لا نجاة إلَّا بوروده، فقال: «الإسناد من الدين، وسلاح المؤمن الذي يدفع به إلحاد المُلحِدين، ويصول به عند اضطراب الآراء وتَشعُّب الأهواء على الزائغين، وأنه الصراط المستقيم إلى مشارع الشريعة، والمنار الواضح إلى استجلاء صور وجوهها البديعة، والمِعراج إلى عوالي صِحاحها وحِسانها، والسِّلك المنظوم فيه فرائدُ دررها وعِقيانها، والمَنْقَبة الشريفة، والرتبة العالية المُنيفة، والخَصيصة التي اختصت بها الأمة المرحومة من بين سائر الأمم»[2].

كلمة لا بد منها

لا يفوتني ـ في ختام الحديث عن ضرورة الإسناد لحفظ الدين ـ الإلماع إلى أنه ما دام الإسناد من الدين، **فإنه ينبغي لمن أسند أن يُصلح**

---

(١) الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ٢٧.

(٢) إجازة الإمام السَّفّاريني الحنبلي للعلامة محمد مُرتضى الزَّبِيدي ـ ضمن ثَبَت السَّفّاريني ـ ٩٥.

سَريرته ويُخلص نيته، ويجتنب التفاخر والرياء وسوء الطَّوِيّة، وهذا ما قصده بِشر الحافي في أقواله الآتية، ولم يكن مراده بحال تعطيل الإسناد، قال أحمد بن المُغَلِّس الحِمّاني: «سمعت بِشر بن الحارث ـ وقد أخذ بيد عُبيد الوَرَّاق، وقد قال عُبيد: حدثنا ـ فقال: يا عُبيد، احذر (حدثنا)، فإن لحدثنا حلاوة، وقد قلتَ: حدثنا، وكُتب عنك، فكان ماذا؟!»[1]. وقال عباس بن عبد العظيم العَنْبَري: «قال بشر بن حارث يوماً: حدثني عيسى بن يونس. ثم قال: أستغفر الله، بلغني أن (حدثنا فلان عن فلان) باب من أبواب الدنيا»[2]. وقال الذهبي: «وعن أيوب العطار أنه سمع بشراً يقول: حدثنا حماد بن زيد. ثم قال: أستغفر الله، إن لذكر الإسناد في القلب خُيَلاء»[3].



(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٧/ ٦٩ـ ٧٠.

(٢) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٨/ ٣٣٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٧٠ ـ ٤٧١. وينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عِياض ٢/ ٣٥.

المبحث الثالث

اختصاص الأمة بالإسناد

المطلب الأول

الإسناد كرامة من الله تعالى لهذه الأمة

أكرم الله سبحانه وتعالى أمة الإسلام بمكارم كثيرة، وفضلها بمزايا جليلة، تستوجب الشكر، وتستدعي المحافظة عليها والاستفادة منها. ومن أرفع تلك المزايا خَصيصة الإسناد، المؤدية إلى حفظ الدين وصيانته ورعايته، قال أبو الفضل صالح بن أحمد الهَمَذاني الحافظ: «سمعت أبا بكر محمد بن أحمد[1]، يقول: بلغني أن الله خص هذه

---

(١) لم يتبين لي من هو، وتعيينه في رسالة (الإسناد من الدين) ٢٦ بابن مَعْدان المتوفى سنة(٣٠٩هـ) بعيد، لأن صالح بن أحمد الهَمَذاني راوي هذه الحكاية ولد سنة (٣٠٣هـ)، وقد توفي سنة (٣٨٤هـ).

ويُحتمل أن يكون: أبا بكر محمد بن أحمد بن جعفر الهَمَذاني الفامي المحدث، تلميذ الإمامين الحافظين الكبيرين محمد بن محمد الباغَنْدي وأبي القاسم البغوي وغيرهما الكثير، الذي ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام ٢٥/ ٤٦٢ ــ ٤٦٣ ضمن من توفي في عشر السبعين وثلاث مئة تقريباً.

وإن لم يكن الفامي المذكور فيحتمل أن يكون: أبا بكر محمد بن أحمد بن بالُوْيَه النيسابوري الإمام المحدث المفيد، المتوفى سنة (٣٤٠). وترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠٩. والله أعلم.

الأمة بثلاثة أشياء لم يُعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب»[1]. وتابع أبا بكر على قوله هذا الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغَسّاني الجَيّاني، قال بدر الدين الزَّرْكَشي: «وقال الحافظ أبو علي الغَسّاني في كتاب شرف المحدثين: وقد خصّ الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يُعطها من قبلها: الإسناد، والإعراب، والأنساب»[2].

وسبق إلى التنويه بتلك المَنْقَبة الجليلة محمد بن حاتم بن المُظَفَّر المُظَفَّري فقال: «إن الله أكرم هذه الأمةَ، وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلِّها ـ قديمهم وحديثهم ـ إسناد، وإنما هي صُحف في أيديهم، وقد خَلَطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات.

وهذه الأمة إنما تَنُصُّ الحديث من[3] الثقة المعروف في زمانه،

---

(١) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ٤٠. وأخرجه عن الخطيب أبو القاسم بن صفري في أماليه، كما في البحر الذي زَخَر ـ نسخة مكتبة عارف حكمة ـ ١٤٢ب.

(٢) النكت على ابن الصلاح ١/ ٨٧. وكتاب شرف المحدثين للجَيّاني مفقود، ولم يذكره له ـ فيما أعلم ـ غير الزَّرْكَشي. ولا يبعد أن يكون هو الذي سماه له ابن خير الإشبيلي في فهرسته ١٩٨ ـ ١٩٩ بقوله: «جزء فيه فوائد في مسائل من الحديث في قوله عليه السلام: لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقومَ الساعة».

(٣) كذا في كتاب الخطيب الذي أثبتُّ منه هذا القول، وقد نقله السيوطي في البحر الذي زَخَر ـ نسخة مكتبة عارف حكمة ١٤٢أ ب، مع استظهاري بنسختين أُخريين ـ عن أبي القاسم بن صفري في أماليه بسنده إلى المُظَفَّري، =

المشهور بالصدق والأمانة، عن مثله، حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر، حتى يهذِّبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويَعُدُّوه عدًّا، فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة، نستوزع الله شكر هذه النعمة، ونسأله التثبيت والتوفيق لما يُقَرِّب منه ويُزلف لديه، ويُمَسِّكنا بطاعته، إنه ولي حميد»[١].

بل أشاد بها من قبلُ الأمير الكبير عبد الله بن طاهر بن الحسين ـ حاكم خراسان وما وراء النهر ـ، قال عبد الله بن محمد بن عبد السلام: «سمعت إسحاق بن إبراهيم الحَنْظلي ـ (يعني ابن راهُويه) ـ يقول: كان عبد الله بن طاهر إذا سألني عن الحديث فذكرته بلا إسناد، سألني عن إسناده، ويقول: رواية الحديث بلا إسناد من عمل الزَّمْنى، فإن إسناد الحديث كرامة من الله عزَّ وجلّ لأمة محمد ﷺ»[٢].

وممن مَجَّد بها من المتقدمين أيضاً: العلامة الكبير ابن قُتَيْبة، قال المِزِّي: «وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبة الدِّيْنَوري:

= وفيه هنا (من) أيضاً. ووقع في فتح المغيث ـ حسب مطبوعته ـ ٣/ ٣٣١: (عن) بدل (من). ولعل معنى: (تَنُصُّ الحديث من الثقة): تُسنده من طريقه. وأما توجيه (عن) فظاهر.

(١) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ٤٠.

(٢) أخرجه السمعاني في أدب الإملاء ٦ من طريق أبي عبد الله الحاكم. وعيَّن السخاوي في فتح المغيث ٣/ ٣٣٢ مصدر هذا القول بقوله: «وعند الحاكم في ترجمة عبد الله بن طاهر من تاريخه...» يعني تاريخ نيسابور. والزَّمْنىٰ: ذوو العاهات.

وليس لأمة من الأمم إسنادٌ كإسنادهم ـ يعني هذه الأمة ـ، رجلٌ عن رجل، وثقةٌ عن ثقة، حتى يَبْلُغَ بذلك رسولَ الله ﷺ وصحابته، فَيَبينَ بذلك الصحيحُ والسقيمُ، والمتصل والمنقطعُ والمدلَّسُ والسليم»[1].

ثم أكد عدد من الأئمة أمر تلك الكرامة، ورغَّبوا فيها؛ قال أبو بكر ابن العربي: «والله كرَّم هذه الأمةَ بالإسناد، لم يعطه لأحد غيرها، فاحذروا أن تسلكوا مسلك اليهود والنصارى، فتُحدثوا بغير إسناد، فتكونون سالبين لنعمة الله عن أنفسكم، مُطَرِّقين للتهمة إليكم، وخافضين لمنزلتكم، ومشتركين مع قوم لعنهم الله وغضب عليهم، وراكبين لسَنَنهم، وقد حذركم النبي ﷺ عنه وأنذركم به»[2].

وقال ابن الجوزي: «وفضائل أمتنا وما مُيِّزت به كثير... ومن ذلك أن سنَّة نبينا ﷺ مأثورة، ينقلها خَلَف عن سَلَف، ولم يكن هذا لأحد من الأمم قبلنا، ولما لم يمكن أحداً أن يُدخل في القرآن ما ليس منه، أخذ أقوام يزيدون في حديث رسول الله ﷺ ويُنقصون، فيبدلون ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله عزَّ وجلّ علماء يذُبُّون عن النقل، ويوضحون الصحيح، ويفضحون القبيح، وما يُخْلي الله عزَّ وجلّ منهم عصراً من العصور، غير أن هذا النسل قد قل في هذا الزمان، فصار أعزّ من عَنْقاءِ مُغْرِبٍ»[3].

---

(١) مقدمة تهذيب الكمال في أسماء الرجال ١/١٦٦.

(٢) سراج المريدين في سبيل الدين لاستنارة الأسماء والصفات في المقامات والحالات الدينية والدنيوية بالأدلة العقلية والشرعية القرآنية والسنية (تحت اسم المعتصم، وهو الاسم التاسع عشر ومئة من نسخة أحمد بن محمد بن الصديق الغماري) ٢٣٨ب. مع استظهاري بنسختين أُخريين.

(٣) مقدمة كتابه: الموضوعات من الأحاديث المرفوعات ١/٦ ـ ٧.
وعَنْقاء مُغْرِب: طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم، يكون عند مَغْرِب =

وقال أيضاً: «فإن الله عزَّ وجلّ خص أمتنا بحفظ القرآن والعلم، وقد كان من قبلنا يقرءون كتبهم من الصحف، ولا يقدرون على الحفظ، فلما جاء عُزَيْرٌ فقرأ التوراة من حفظه، فقالوا: هذا ابن الله. فكيف نقوم بشكر من خَوَّلنا أنَّ ابن سبع سنين منا يقرأ القرآن عن ظهر قلب؟!. ثم ليس في الأمم ممن يَنقل عن نبيه أقواله وأفعاله على وجه يحصل به الثقة إلَّا نحن، فإنه يروي الحديث منا خالف عن سالف، وينظرون في ثقة الراوي إلى أن يصل الأمر إلى رسول الله، وسائر الأمم يَروون ما يذكرونه عن صحيفة، لا يُدرى من كتبها، ولا يُعرف من نقلها»[1].

وقال ابن الصلاح ـ كما تقدَّم ـ: «أصل الإسناد... خَصِيصةٌ فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّةٌ بالغة من السنن المؤكدة»[2]. وقال صلاح الدين العلائي: «فالإسناد خَصيصة من خصائص هذه الأمة، وفضيلة تمت لله عزَّ وجلّ عليهم بها النعمة، به عُرف الصحيح من السقيم، وصان الله دينه عن قول كل أَفَّاك أثيم، وليس لمن قبل هذه الأمة غير صحف اختلط مُنْكَرها بمقبولها، واشتبه صحيحها بمعلولها، فلا تميز عند أحد منهم بين ما جاء به أنبياؤهم المرسلون، وبين ما أُدخل في ذلك وأَلحق به الغواة المبطلون»[3].

وقال تاج الدين السُبْكي: «فإن هذه الأمة خصَّها الله تعالى بالأسانيد، وهو من محاسنها، وما زال سلف الأمة يَتَطَلَّبونه، ويركبون القِفار في

= الشمس، لا يُرى إلَّا في الدُّهور، أو لم يره أحد، لأنه مُتَوَهَّم لا وجود له. تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (مادة: عنق) ٢٦/ ٢١٤، والمعجم الوسيط ٦٣٢.

(١) مقدمة رسالته: الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ ٣١.

(٢) علوم الحديث ٢٥٥.

(٣) بُغية الملتمس في سُباعيات حديث الإمام مالك بن أنس ٣٦.

تحصيله»[1]. وقال عبد الرؤوف المُنَاوي: «وقد أكرم الله هذه الأمة بالإسناد، وجعله من خصوصياتها من بين العباد، وألهمهم شدة البحث عن ذلك، حتى أن الواحد يكتب الحديث من ثلاثين وجهاً وأكثر»[2].

كما أشار إلى هذه المَزِيَّة من قبلُ: أبو سليمان الخطابي، وذلك في شرحه لحديث أبي داود[3] من طريق أبي هريرة مرفوعاً: «**حَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج**». قال الخطابي: «ليس معناه إباحةَ الكذب في أخبار بني إسرائيل، ورفعَ الحرج عمن نقل عنهم الكذب، ولكن معناه الرخصةُ في الحديث عنهم، على معنى البلاغ، وإن لم يتحقق صحةَ ذلك بنقل الإسناد، وذلك لأنه أمرٌ قد تَعذَّر في أخبارهم، لبعد المسافة، وطول المدة، ووقوع الفَتْرة بين زمانَي النبوة. وفيه دليل على أن الحديث لا يجوز عن النبي ﷺ إلَّا بنقل الإسناد والتثبت فيه. وقد روى الدَّرَاوَرْدي هذا الحديث... بزيادة لفظٍ دل بها على صحة هذا المعنى... قال رسول الله ﷺ: «**حَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج، حَدِّثوا عني ولا تَكْذبوا عليّ**»، ومعلوم أن الكذب على بني إسرائيل لا يجوز بحال، فإنما أراد بقوله: «**وحدِّثوا عني ولا تَكذبوا عليّ**»: أي تحرَّزوا من الكذب عليَّ، بأن لا تُحدثوا عني إلَّا بما يصحُّ عندكم من جهة الإسناد، الذي به يقعُ التحرُّز عن الكذب عليّ»[4].

---

(١) رفع الحاجب ٢/ ٤٦٨.

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير ١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(٣) في سننه، كتاب العلم، باب الحديث عن بني إسرائيل ٤/ ٢٤٥ (٣٦٥٤).

(٤) معالم السنن ٤/ ١٨٧ ـ ١٨٨.

المطلب الثاني

حرمان أهل الكتاب من الإسناد المتصل

أوضح أبو محمد بن حزم ما عليه أهل الكتاب، من عدم وجود الأسانيد المتصلة الصحيحة، في مقابل تحققها عند المسلمين على أكمل وجه وأرضى حال، فقال: «ما نقله الثقة عن الثقة... حتى يبلغ إلى النبي ﷺ... خصَّ الله تعالى به المسلمين دون سائر أهل المِلَل كلِّها، وأبقاه عندهم غَضًّا جديداً على قديم الدهور... فلا تفوتهم زَلَّة في كلمة فما فوقها في شيء من النقل إن وقعت لأحدهم، ولا يُمْكنُ فاسقاً أن يُقْحِم فيه كلمة موضوعة»[(١)]. ثم ذكر الإرسال والإعضال وقال: «ومن هذا النوع كثير من نقل اليهود، بل هو أعلى ما عندهم، إلَّا أنهم لا يَقْرُبون فيه من موسى كقُربنا فيه من محمد ﷺ، بل يقفون ـ ولا بدَّ ـ حيث بينهم وبين موسى عليه السلام أزيدُ من ثلاثين عصراً في أزيدَ من ألفٍ وخمس مئة عام... وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلَّا تحريمُ الطلاق وحده فقط، على أن مَخْرَجه من كذاب قد صح كَذِبه»[(٢)]. ثم ذكر النقل من طريق المجروحين بكذب أو غفلة أو غير ذلك، وقال: «وهذه صفة نقل اليهود والنصارى فيما أضافوه إلى أنبيائهم، لأنه يَقْطع بهم كفار[(٣)] بلا شك ولا مِرْية»[(٤)]. ثم ذكر الآثار

---

(١) الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل ٢/ ٨٢ ـ ٨٣.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٨٣.

(٣) قال ابن حزم في المصدر السابق ٢/ ٤ : «وإنما دخلت الداخلة في التوراة بعد سليمان عليه السلام، إذ ظهر فيهم الكفرُ وعبادةُ الأوثان وقتلُ الأنبياء وحرقُ التوراة ونهبُ البيت مرة بعد مرة، فاتصل كفر جميعهم إلى أن تلفت دولتهم على ذلك».

(٤) المصدر السابق ٢/ ٨٣.

عن الصحابة والتابعين، وقال: «وهذا الصنف من النقل هو صفة جميع نقل اليهود لشرائعهم التي هم عليها الآن مما ليس في التوراة، وهو صفة جميع نقل النصارى حاشا تحريم الطلاق، إلَّا أن اليهود لا يُمكنهم أن يبلغوا في ذلك إلى صاحب نبي أصلاً، ولا إلى تابعٍ له، وأعلى من يقف عنده النصارى شمعون[1] ثم بولس»[2].

ولتقي الدين بن تيمية كلام مفيد في هذا المِضْمار، قال: «ليس مع النصارى نقل متواتر عن المسيح بألفاظ هذه الأناجيل، ولا نقل متواتر ولا آحاد، بأكثر ما هو عليه من الشرائع. ولا عندهم ولا عند اليهود نقل متواتر بألفاظ التوراة ونبوات الأنبياء، كما عند المسلمين نقل متواتر بالقرآن وبالشرائع الظاهرة المعروفة للعامة والخاصة، وهذا مثل الأمانة التي هي أصل دينهم. وصلاتهم إلى المشرق، وإحلال الخنزير، وترك الختان، وتعظيم الصليب، واتخاذ الصور في الكنائس، وغير ذلك من شرائعهم، ليست منقولة عن المسيح، ولا لها ذكر في الأناجيل التي ينقلونها عنه»[3].

---

(١) يعرف بباطرة، وهو من تلامذة المسيح عليه السلام، وبولس التالي تلميذ شمعون هذا. قال ابن حزم ـ كما في المصدر السابق ٢/ ٣ ـ ٤: «فجميع نقل النصارى، أوله عن آخره، حيث كانوا، فهو راجع إلى الثلاثة... فقط، وهم بولس ومارقش ولوقا، وهؤلاء الثلاثة لا ينقلون إلَّا عن خمسة فقط، وهم: باطرة ومتَّى ويوحنا ويعقوب ويهوذا، ولا مزيد، وكل هؤلاء فأكذب البرية وأخبثهم». وينظر المصدر نفسه ١/ ٢١٠.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٨٤.

(٣) الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح ٢/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

ثم جاء بعدُ محمد رحمة الله بن خليل الرحمن العثماني الهندي الكَيرانوي، نزيل مكة، فدلَّل في فصل مستقل على حرمان اليهود والنصارى من السند المتصل إلى كتبهم، وختمه بقوله: «فظهر ـ مما ذكرت ـ للناظر اللبيب: أنه لا يوجد سند متصل عندهم، لا لكتب العهد العتيق، ولا لكتب العهد الجديد»[1].

المطلب الثالث

قلة عناية المبتدعة بالإسناد

هذه الخَصيصة لم تتحقق لجميع طوائف المسلمين، وإنما هي كرامة لأهل السنَّة دون غيرهم من أهل الأهواء والبدع، قال تقي الدين بن تيمية، في مَعْرِض كلامه عن علم الحديث: «وهذا علم عظيم من أعظم علوم الإسلام، ولا ريب أن الرافضةَ أقَلُّ معرفة بهذا الباب، وليس في أهل الأهواء والبدع أجهل منهم به، فإن سائر أهل الأهواء كالمعتزلة والخوارج مُقَصِّرون في معرفة هذا، ولكن المعتزلة أعلمُ بكثير من الخوارج، والخوارج أعلم بكثير من الرافضة، والخوارج أصدق من الرافضة وأَدْين وأورع، بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمَّدون الكذب، بل هم من أصدق الناس. والمعتزلة مثل سائر الطوائف، فيهم من يكذب، وفيهم من يصدق، لكن ليس لهم من العناية بالحديث ومعرفته ما لأهل الحديث والسنة، فإن هؤلاء يتدينون به فيحتاجون إلى أن يعرفوا ما هو الصدق. وأهل البدع سلكوا طريقاً آخر ابتدعوها اعتمدوا عليها، ولا يذكرون الحديث، بل ولا القرآن في أصولهم، إلَّا للاعتضاد لا للاعتماد.

---

(١) إظهار الحق ١٤٤.

والرافضة أقل معرفة وعناية بهذا، إذ كانوا لا ينظرون في الإسناد ولا في سائر الأدلة الشرعية والعقلية: هل توافق ذلك أو تخالفه؟ ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط، بل كل إسناد متصل لهم، فلا بدَّ أن يكون فيه من هو معروف بالكذب أو كثرة الغلط. وهم في ذلك شبيه اليهود والنصارى، فإنه ليس لهم إسناد.

والإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنَّة، والرافضةُ من أقل الناس عناية[1]، إذ كانوا لا يُصَدِّقون إلَّا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أنه يخالفُ هواهم! ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلَّا ما لهم»[2].

---

(١) علَّق الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة في رسالته (الإسناد من الدين) ٣٠ على عبارة ابن تيمية المرقوم عليها بقوله: «قلتُ: نعم، هذا الاهتمامُ العظيم بالإسناد خاصٌّ بأهل السُّنَّة، ولم يكن لدى الشيعةِ الإمامية اهتمامٌ بالإسناد، لأنهم يقولون: (إن أحاديثَنا كلَّها قطعيةُ الصُّدور عن المعصوم، وما كان كذلك فلا يَحتاجُ إلى ملاحظةِ سنده). نقله عنهم أحد كبار علماء الشيعة عبدُ الله المامَقَاني، المتوفى سنة ١٣٥١هـ، في كتابه (تنقيح المَقَال في علم الرجال) ١/ ١٧٧، ثم نازع هو في قبول هذا القول، بوجودِ الحاجة إلى ملاحظة أحوال الرجال. وجاء في كتاب (تاريخ الإمامية وأسلافِهم من الشيعة) للدكتور عبد الله فياض، في ص١٤٠ قولُه: (ولما كان الإمامُ معصوماً عند الإمامية، فلا مجالَ للشك فيما يقول). وفي ص١٥٨ قولُه أيضاً: (إن الاعتقاد بعِصمة الأئمة جَعَل الأحاديثَ التي تصدُر عنهم صحيحةً، دون أن يشترطوا إيصالَ سندها إلى النبي ﷺ كما هو الحالُ عند أهل السُّنَّة)». وترجح لي من خلال النظر في كتاب المامَقَاني المذكور أنَّ اسمه: «تنقيح المقال في أحوال الرجال».

(٢) منهاج السنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدريَّة ٧/ ٣٦ ـ ٣٧.

وقال ابن تيمية أيضاً: «وعلم الإسناد والرواية مما خصَّ الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سُلَّماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل»[1].

وإلى هذا المعنى أيضاً يشير القاضي عِياض في قوله: «ورحم الله سلفنا من الأئمة المَرْضيين، والأعلام السابقين، والقُدوة الصالحين، من أهل الحديث وفقهائهم، قَرْناً بعد قَرْن؛ فلولا اهتبالُهم بنقله، وتَوَفُّرُهم على سماعه وحَمله، واحتسابُهم في إذاعته ونشره، وبحثُهم عن مشهوره وغريبه، وتنخيلُهم لصحيحه من سقيمه؛ لضاعت السنن والآثار، ولاختلط الأمر والنهي، وبطل الاستنباط والاعتبار، كما اعترى من لم يعتن بها وأعرض عنها، بتزيين الشيطان ذلك له، من الخوارج والمعتزلة وضَعَفة أهل الرأي، حتى انسلَّ أكثرهم عن الدين، وأتت فتاويهم ومذاهبهم مُختلَّة القوانين؛ وذلك لأنهم اتبعوا السبل وعَدَلوا عن الطريق، وبَنَوا أمرهم على غير أصلٍ وَثيق ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ الآية[2]»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى ١/٩.

(٢) سورة التوبة: الآية ١٠٩.

(٣) الإلماع ٧.

لذا فإن أصحاب البدع يُبغضون الأسانيد، ويمتعضون من ذكرها، ويَشْنَؤون أهلها، قال أحمد بن سنان القطان: «ليس في الدنيا مبتدع إلَّا وهو يُبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرجل نُزع حلاوةُ الحديث من قلبه»[1]. وقال أبو نصر أحمد بن سلام الفقيه: «ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم، من سماع الحديث وروايته بإسناد»[2]. قال أبو عبد الله الحاكم عقب هذين القولين: «وعلى هذا عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدع، لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلَّا بعين الحقارة»[3].

المطلب الرابع
استحواذ الإسناد على الألباب

مما يُستطرف في نهاية الحديث عن اختصاص هذه الأمة بالإسناد، ولَهَجِ علمائها به، ومثابرتهم عليه، وملازمتهم له، أن بعض أفرادهم غلبه الإسناد عن مراده، واستحوذ على لُبِّه وفؤاده، لأنهم اعتلقوه وهاموا به، حتى صارت كلمة: (حدثنا فلان عن فلان)، تجري مع أنفاسهم، وتتدفق في دمائهم، فبها حياتهم، وهي غذاؤهم وسقاؤهم، وسمرهم ووطرهم، كما قال قائلهم:

---

(١) أخرجه أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ٤، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ٧٣.

(٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ٤، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ٧٤.

(٣) معرفة علوم الحديث ٤.

لـقـولُ الـشـيـخ أنـبـانـي فـلانٌ　　وكـان مـن الأيـمـة عـن فـلانِ
إلـى أن يـنـتـهـي الإسـنـادُ أحـلـى　　لـقـلـبـي مـن مـحـادثـة الـحِـسـانِ
ومـسـتـمـلٍ عـلـى صـوتٍ فـصـيـحٍ　　ألَـذّ لـديَّ مـن صـوت الـقِـيـانِ[1]

لذا لا يُستغرب من بعضهم ما صدر منه مما هو مُسْتَمْلَح، كما لا يُسْتغرب من قيس بن المُلَوَّح، عندما يحكي حاله فيقول:

أرى الدهرَ والأيامَ تفْنى وتنقضي　　وحـبُّـكِ لا يـزداد إلَّا تـمـاديـا
وإني لأَسْتَغْشي وما بيَ نَعْسَةٌ　　لعلَّ خَيالاً منكِ يلقى خَيَالِيا
أُصلِّي فـمـا أدري إذا مـا ذكـرتُـهـا　　اثنتينِ صليتُ الضحى أما ثمانيا
لقد لامني في حُبّ ليلى أقاربي　　أبي وابنُ عمي وابنُ خالي وخاليا[2]

ومن تلك المستطرفات: خَبَرُ الإمام الحافظ الكبير أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدي، الذي أخرجه أبو بكر الخطيب من طريق أبي حفص بن شاهين قال: «قام أبو بكر الباغَنْدي ليصلي، فكبَّر ثم قال: حدثنا محمدُ بن سليمان لُوينٌ! فسبّحنا به، فقال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[3]»[4].

---

(١) نُسبت في مقدمة تحقيق فِهرس الفهارس ١/ ٤٥ لأبي القاسم بن عساكر، وهي عشرة أبيات.

(٢) شرح ديوان قيس بن المُلَوَّح ٢٤٠ ـ ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٨. والأبيات المذكورة متفرقة من قصيدة له، وليست على التتابع والنَّسَق.

(٣) صدر سورة الفاتحة.

(٤) تاريخ بغداد ٣/ ٢١١.

وقد قال الخطيب قبله: «سمعت هبة الله بن الحسن الطبري يذكر: أن الباغَنْدي كان يَسْرُد الحديث من حفظه ويَهُذُّه، مثل تلاوة القرآن للسريع القراءة. قال: وكان يقول: حدثنا فلان، قال: حدثنا فلان، وحدثنا فلان. وهو يُحَرِّك رأسه حتى تَسقُط عِمامته»[1].

ومنها أيضاً: خبرُ الإمام المحدث مُسْند عصره أبي العباس محمد بن يعقوب النيسابوري الأَصَمّ، الذي أخرجه أبو القاسم بن عساكر من طريق أبي عبد الله الحاكم قال: «حضرت أبا العباس يوماً في مسجده، فخرج ليؤذن لصلاة العصر، فوقف موضع المِئذنة، ثم قال بصوتٍ عالٍ: أخبرنا الربيعُ بن سليمان، أخبرنا الشافعي[2]. ثم ضحك وضحك الناسُ، ثم أذَّن»[3].



(١) المصدر السابق ٣/ ٢١١.

(٢) حدث أبو العباس الأَصَم بكتاب الأم للإمام الشافعي، عن راوية كتب الشافعي الجديدة: الربيع بن سليمان المُرادي المِصري. سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٥٤.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٥٦/ ٢٩٣، وكذلك نسخة المكتبة الظاهرية ١٦/ ٦٩أ. كما أورده السمعاني في الأنساب ١/ ٢٩٤. وفي تاريخ ابن عساكر بمطبوعته ومخطوطته: (مجلسه)، بدل: (مسجده).

فهرس المصادر والمراجع[1]

١ ـ آداب الشافعي ومناقبُه، لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة التراث الإسلامي بحلب.

٢ ـ **إجازة الإمام السَّفّاريني الحنبلي** (ت١١٨٨هـ)، للعلامة محمد مُرْتَضى الزَّبِيدي ـ ضمن كتاب: ثَبَت الإمام السَّفّارِيني الحنبلي وإجازاتُه لطائفة من أعيان علماء عصره، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣ ـ **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، لمحمد عبد الحي اللَّكْنَوِي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤ ـ **أحوال الرجال**، للجُوزجاني (ت٢٥٩هـ) ـ ضمن كتاب الإمام الجُوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل مع تحقيق كتابيه: الشجرة في أحوال الرجال وأمارات النبوة، لعبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكادمي بفيصل آباد بباكستان ودار الطحاوي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٥ ـ **أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير**، لابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق إسماعيل حسين، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦ ـ **أدب الإملاء والاستملاء**، لأبي سعد السَّمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق ماكس فايسفايلر، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، عن طبعة لايدن ١٩٥٢م.

وكذلك بتحقيق أحمد محمد محمود، مطبعة المحمودية، الطبعة الأولى.

---

(١) عند تعدُّد طبعات أو نسخ المصدر المنقول عنه، أُمَيِّزُ بينها داخل كتابي هذا ببيان الطبعة أو النسخة التي لم أبدأ بها في هذا الفِهْرِس، وأما ما ابتدأت به فإني أُهمل تعيينه لأنه الأصل

٧ ـ **الإسناد من الدين**، لعبد الفتاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٨ ـ **إظهار الحق**، لمحمد رحمة الله بن خليل الرحمن الكَيْرانوي (ت١٣٠٨هـ)، تحقيق عمر الدسوقي، الشؤون الدينية بقطر.

٩ ـ **الاعتصام**، لأبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق سَلِيم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان بالخُبر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٠ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عِياض (ت٥٤٤هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

١١ ـ **الإلمام في ختم سيرة ابن هشام**، للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق الحسين بن محمد الحدَّادي، ضمن لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام، الرسالة (٥٥)، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٢ ـ **الأنساب**، لأبي سعد السَّمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيي المعلمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.

١٣ ـ **البحر الذي زَخَر في شرح ألفية الأثر**، ـ كلاهما ـ لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق أنيس بن أحمد الإندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
وكذلك نسخة مكتبة أحمد عارف حكمة الله بن عصمة الله الحسيني بالمدينة المنورة (١٦/ ٢٣١).

١٤ ـ **بُغية الملتمس في سُباعِيّات حديث الإمام مالك بن أنس**، لصلاح الدين العَلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق حمدي السَّلَفي، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق جماعة من أهل اللغة، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

١٦ ـ **التاريخ**، لأبي زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ)، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٧ ـ **تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام**، للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تَدْمُري، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٨ ـ **تاريخ بغداد**، لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ)، مكتبة الخانجي بالقاهرة والمكتبة العربية ببغداد ومطبعة السعادة بمصر، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م.

١٩ ـ **التاريخ الكبير**، لابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق صلاح هَلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٠ ـ **تاريخ مدينة دمشق**، لأبي القاسم بن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العَمْروي، دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م. وكذلك نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ج١٦ (تاريخ ١٥).

٢١ ـ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، لولي الدين العِراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب ونافذ حماد وعلي مزيد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٢ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، للقاضي عِياض (ت٥٤٤هـ)، تحقيق محمد بن تاويت وعبد القادر الصحراوي ومحمد بنشريفة وسعيد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٣ ـ **تفسير القرآن**، لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، اعتناء محمد أنس مصطفى الخن وغيره، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٤ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، مقدمته فقط، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٥ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للمِزِّي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٦ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ**، لمجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان بدمشق، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٢٧ ـ **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**، لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، اعتناء عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٢٨ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٩ ـ **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل**، للترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٨م (١٤١٩هـ).

٣٠ ـ **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيي المعلمي وغيره، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في الهند، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م.

٣١ ـ **الجعديات (حديث علي بن الجعد ت٢٣٠هـ)**، لأبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٣٢ ـ **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، لتقي الدين بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق علي بن حسن بن ناصر وعبد العزيز العسكر وحَمْدان الحمدان، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٣٣ ـ **حاشية على شرح نُخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر، لابن حَجَر العَسْقَلاني** (ت٨٥٢هـ)، لكمال الدين بن أبي شَرِيف المَقْدِسي (ت٩٠٦هـ)، تحقيق إبراهيم الناصر، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٤ ـ **الحث على حفظ العلم وذكرُ كبار الحفاظ**، لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فؤاد عبد المنعم، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/ ١٩٩٣م.

٣٥ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ـ وهي صورة عن نشرة مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٥١هـ ـ.

٣٦ ـ **الدُّرُّ المَنْثور في التفسير بالمأثور**، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٣٧ ـ **ديوان الأعشى الكبير** ـ ميمون بن قيس ـ (ت٧هـ وهو جاهلي لم يُسلم)، تحقيق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالقاهرة، ١٩٥٠م (١٣٦٩هـ).

٣٨ ـ **رفع الحاجِب عن مختصر ابن الحاجِب**، لتاج الدين السُّبْكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق علي مُعَوَّض وعادل عبد الموجود، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٣٩ ـ **الرواية والأسانيد وأثرهما في تطور الحركة الفكرية في صدر الإسلام**، لصالح أحمد العلي (ت١٤٢٥هـ) ـ ضمن مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣١) الجزء (١) الصفحات (١١ ـ ٣٣)، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٤٠ ـ **سراج المريدين في سبيل الدين لاستنارة الأسماء والصفات في المقامات والحالات الدينية والدنيوية بالأدلة العقلية والشرعية القرآنية والسنية**، لأبي بكر بن العَرَبي (ت٥٤٣هـ)، نسخة أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، وهي الآن بحَوْزة حسن التهامي بمصر، ومنها صورة في دار الكتب المصرية برقم (٢٠٣٤٨ب).

٤١ ـ **السُّنَن**، لأبي داود السِّجِستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد عوَّامة، دار القِبلة بجُدَّة ومؤسسة الريَّان ببيروت والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٤٢ ـ **سير أعلام النبلاء**، للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق جماعة من أهل العلم بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة العاشرة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٤٣ ـ **شرح ألفية الحديث**، ـ كلاهما ـ لزين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق محمود ربيع، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤٤ ـ **شرح ديوان قيس بن المُلَوَّح** (توفي في حدود السبعين للهجرة)، لرحاب عكاوي، دار الفكر العربي ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م (١٤١٤هـ).

٤٥ ـ **شرح صحيح مسلم (منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين في شرح صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج)**، للنووي (ت٦٧٦هـ) ـ نُشر مع صحيح مسلم ـ، المطبعة المصرية بالقاهرة.

٤٦ ـ **شرح علل الترمذي**، لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح بدمشق، الطبعة الأولى ١٩٧١م (١٣٩٨هـ).

٤٧ ـ **شرف أصحاب الحديث**، لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي، كلية الإلهيات بجامعة أنقرة، (١٩٧١م) ١٣٩١هـ.

٤٨ ـ **الصِّحاح (تاج اللغة وصِحاح العربية)**، للجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٩ ـ **الصحيح (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ)**، لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، اعتناء محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

٥٠ ـ **صفحةٌ مشرقةٌ من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين**، لعبد الفتاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ)، نُشر مع الإسناد من الدين، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٥١ ـ **الضعفاء الكبير**، للعقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٥٢ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين السُّبْكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

٥٣ ـ **علوم الحديث (معرفة أنواع علم الحديث وبيان أصوله وقواعده وإيضاح فروعه وأحكامه وكشف أسراره وشرح مشكلاته وإبراز نكته وفرائده وإبانة مصطلحات أهل الحديث ورسومهم ومعالمهم ومقاصدهم)**، لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥٤ ـ **الفتاوى الحديثية**، لابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٥٥ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حَجَر العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ)، اعتناء سيد الجليمي وأيمن الدمشقي، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٥٦ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لزين الدين العراقي** (ت٨٠٦هـ)، لشمس الدين السَّخَاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس في الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٥٧ ـ **الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل**، لأبي محمد بن حزم (ت٤٥٦هـ)، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
٥٨ ـ **الفِهرسة**، لابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)، تحقيق فرنسيسكو كُودِيرا زيدين وخُلْيان رِيْبِيرا طرَّغوه، الطبعة الثانية لدار الآفاق الجديدة ببيروت ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م)، عن نشرة مطبعة قومش بسَرَقُسْطة ١٨٩٣م (١٣١٠هـ).
٥٩ ـ **فِهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الكَتّاني (ت١٣٨٢هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٦٠ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير**، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) لمحمد عبد الرؤوف المُنَاوي (ت١٠٣١هـ)، اعتناء جماعة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م.
٦١ ـ **القاموس المحيط**، لمجد الدين الفَيْرُوزاباذي (ت٨١٧هـ)، اعتناء مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نَعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٦٢ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي (ت٣٦٥هـ)، مقدمته فقط، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مطبعة سلمان الأعظمي ببغداد، ١٩٧٧م (١٣٩٧هـ). وكذلك نسخة مكتبة أحمد الثالث.
٦٣ ـ **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، لأبي بكر الخطيب (ت٤٦٣هـ)، تحقيق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، دار الهدى بمصر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٦٤ ـ **لسان العرب**، لابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر ودار بيروت ببيروت، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
٦٥ ـ **لمحات من تاريخ السنَّة وعلوم الحديث**، لعبد الفتاح أبو غُدّة (ت١٤١٧هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ (١٩٩٦م).
٦٦ ـ **المجروحون من المحدثين**، لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، مقدمته فقط، تحقيق حمدي السَّلفي، دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٦٧ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٦٨ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
٦٩ ـ **مدارج الإسناد**، لأبي علي محمد الملقب بارتضا علي خان العُمري الصفوي الكوباموي البخاري الحنفي (أتم رسالته هذه سنة ١٢٣٣هـ كما سُجّل في آخرها وكما يدل ما بداخلها)، نسخة الحرم المكي الشريف (٨٠١ عام/ ٢٧ خاص)، وهي من وقف الشيخ عبد الستار بن عبد الوهاب الصديقي المكي الحنفي.
٧٠ ـ **المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم من الأخبار المروية (وهو المدخل إلى الإكليل)**، لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ) ـ ضمن مجموعة الرسائل الكمالية، المجموعة الثانية وهي في الحديث ـ، مكتبة المعارف بالطائف.
٧١ ـ **مِرقاة المفاتيح شرح مِشكاة المصابيح**، للخطيب التِّبريزي محمد بن عبد الله (ت بعد ٧٣٧هـ)، لعلي بن سلطان محمد القاري (ت١٠١٤هـ)، مطبعة أصح المطابع ببمباي.
٧٢ ـ **المسند الجامع**، لأبي محمد الدارمي (ت٢٥٥هـ) ـ مع فتح المَنَّان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن لنبيل بن هاشم الغمري، دار البشائر الإسلامية ببيروت، والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٧٣ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للقاضي عِياض (ت٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة.
٧٤ ـ **معارف السنن (شرح سنن الترمذي)**، لمحمد يوسف البَنُوري (ت١٣٩٧هـ)، المكتبة البَنُورية بكراتشي في الباكستان.
٧٥ ـ **معالم السنن**، للخطابي (ت٣٨٨هـ)، اعتناء محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.
٧٦ ـ **المعجم الوسيط**، للجنة من مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة بإستنبول، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٧٧ ـ **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق معظم حسين، المكتب التجاري ببيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م (١٣٩٧هـ).
٧٨ ـ **المعرفة والتاريخ**، للفسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٧٩ ـ **المُفْهِم لما أَشْكَل من تلخيص كتاب مسلم**، لأبي العباس القُرْطُبي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق محيي الدين مستو ويوسف بديوي وأحمد السيد ومحمود بزّال، دار ابن كثير بدمشق وبيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٨٠ ـ **المُقْنِع في علوم الحديث**، لسراج الدين بن الملقن (ت٨٠٤هـ)، نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا (٦٣١).
٨١ ـ **مناقب الشافعي**، لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
٨٢ ـ **منهاج السنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، لتقي الدين بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق محمد رشاد سالم، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٨٣ ـ **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، لبدر الدين بن جَمَاعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق محيي الدين رمضان، دار الفكر بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٨٤ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق نور الدين بوياجيلار، مكتبة أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٨٥ ـ **نُزْهة النَّظَر في توضيح نُخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر**، ـ كلاهما ـ لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق نور الدين عِتْر، دار الخير ببيروت ودمشق، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٨٦ ـ **النُّكَت على ابن الصلاح**، لبدر الدين الزَّرْكَشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق زين العابدين بلا فريج، أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٨٧ ـ **النُّكَت الوفيَّة بما في شرح الألفية**، لزين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)، لبرهان الدين البِقاعي (ت٨٨٥هـ)، تحقيق ماهر الفَحْل، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٨٨ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لمجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

٨٩ ـ **الوجيز في ذكر المُجاز والمُجيز**، لأبي طاهر السِّلَفي (ت٥٧٦هـ)، تحقيق عبد الغفور البلوشي، مكتبة دار الإيمان بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.



المحتوى

